المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)
www.dohainstitute.org

ملفات

الأزمة الاستراتيجية للحركة الوطنية الفلسطينية والحملة الفلسطينية في الأمم المتحدة

د. آلان غريش

الدوحة، أيلول/ سبتمبر– ٢٠١١

سلسلة (ملفات)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

الأزمة الاستراتيجية للحركة الوطنية الفلسطينية والحملة الفلسطينية في الأمم المتحدة .....

النجاحات والإخفاقات التي تلت سنة ١٩٦٧ ..... ١

الحملة الفلسطينية في الأمم المتحدة ٥

بعض الأبعاد القانونية للحملة الفلسطينية في الأمم المتحدة ٧

من أجل فهم المعنى السياسي لطلب الاعتراف بدولة فلسطينية من قبل الأمم المتحدة، لا بد من العودة إلى تاريخ الفلسطينيين منذ سنة ١٩٦٧ وإلى الأزمة الاستراتيجية الراهنة لحركة التحرر الوطني الفلسطيني. في هذا السياق وحده، نستطيع فهم المعركة التي ستخاض داخل أروقة الأمم المتحدة.

النجاحات والإخفاقات التي تلت سنة ١٩٦٧

- بعد هزيمة العرب في حزيران/يوليو ١٩٦٧، شهدنا تحولاً استراتيجياً في تاريخ الشعب الفلسطيني الذي كان قد أُقصي عن الخارطة السياسية منذ سنة ١٩٤٨. وفي الستينيات وفي السبعينيات، تم تحقيق بعض المكتسبات بسبب تطور منظمات الفدائيين وسيطرتهم على منظمة التحرير الفلسطينية والكفاح المسلّح؛
- نجحت منظمة التحرير في توحيد الفلسطينيين المنتشرين في أرجاء العالم (أكان الفلسطيني يعمل مهندساً في الكويت أو لاجئاً في مخيم عين الحلوة أو فلاحاً في الخليل) ودفعتهم للاعتراف بمنظمة التحرير كممثلهم الوحيد والشرعي؛
- بعد سنة ١٩٧٣، حظيت منظمة التحرير بالاعتراف على المستوى العربي كممثل وحيد للشعب الفلسطيني؛
- تطورت المشكلة الفلسطينية من كونها مجرد قضية "لاجئين" (كما جاء في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر سنة ١٩٦٧) إلى قضية سياسية دولية تعنى بحق تقرير المصير. وتم قبول منظمة التحرير كعضو مراقب في الأمم المتحدة.

وارتكزت هذه الاستراتيجية على أربع دعائم:

- الكفاح المسلّح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، وقد تم صوغ هذه الاستراتيجية في زمن كانت فيه فكرة الكفاح المسلح تحظى بالتأييد، من الجزائر وصولاً إلى فيتنام، ولاسيما في بلدان العالم الثالث.
- لم تكن فكرة تحرير كل فلسطين وإنشاء دولة فلسطينية تتعارض مع الإجماع الدولي فحسب (العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل سنة ١٩٦٧) وإنما كانت تناهض أفكار "القومية العربية" التي سعت إلى تحرير كل فلسطين، ضمن دولة موحّدة.
- استقلال صنع القرار الفلسطيني، حتى لو كان على منظمة التحرير أن تأخذ بعين الاعتبار سياسة الدول العربية الكبرى.

وفي نهاية السبعينيات، كان من الواضح أن الكفاح المسلح مُني بالفشل، ليس فقط في تحقيقه هدف "تحرير فلسطين"، وإنما في إنشاء توازن قوى مع إسرائيل– إضافة إلى أنه لم يدعم أحدٌ في إسرائيل فكرة الدولة الموحّدة. وبات من الواضح أنّ المجتمع الدولي (بما فيه "المعسكر الاشتراكي" الذي كان يدعم منظمة التحرير) لن يقبل أبداً بفكرة الدولة الديمقراطية على كامل تراب فلسطين وتدمير إسرائيل. وقد ساهم تنامي دعم الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولفكرة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة في إحداث تغيير جذري في السياسة التي انتهجتها منظمة التحرير الفلسطينية، ما أدّى إلى قبول حلّ الدولتين وتلاها اتفاقيات أوسلو سنة ١٩٩٣.

ومن الواضح أنّ استراتيجية أوسلو أخفقت، دونما الحاجة إلى العودة إلى التفاصيل. وعلى الرغم من التنازلات التي قدمتها السلطة الفلسطينية وعلى الرغم من المناخ الإقليمي الجديد، –الذي اتّسم بتوقيع معاهدة ثنائية بين إسرائيل ومصر، تلتها أخرى مع الأردن–، إلاّ أنّ إسرائيل لم تكن مستعدّة لتوقيع أيّ اتفاقية مع السلطة الفلسطينية.

وهناك عدد من التفسيرات المتوافرة، إلاّ أنّ أهم تفسير لسلوك إسرائيل يكمن في توازن القوى الذي لم يستطع الفلسطينيون تغييره بصورة جذريّة، على الرغم من الإنجازات التي حقّقوها.

وفي هذا السياق، لا بد من ذكر ثلاثة عناصر على الأقل:

١. الدعم المتواصل والمؤكّد الذي تمنحه الولايات المتحدة للحكومة الإسرائيلية حتى عندما تكون الحكومتان على خلاف. فقد كان الرئيس أوباما قد أعلن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أنّ دولة فلسطينية قد تبصر النور (وكان سلفه بوش قد وعد بها سنة ٢٠٠٥ للمرة الأولى، ثم في سنة ٢٠٠٨)، إلا أنه لم يطرأ شيء. وشهدنا كيف كان نتانياهو يصدّ الدعوات التي طالبته بوقف بناء المستوطنات ويرفض أيّ عودة لحدود ١٩٦٧، أو حتى استعمال تلك الحدود كأساس للمفاوضات، مثلما كان قد اقترح أوباما. وعندما التقيا في البيت الأبيض في ٢٠ أيار/مايو سنة ٢٠١١، ألقى نتانياهو محاضرة على مسامع أوباما بشأن التاريخ والجغرافية السياسية، بغطرسة شخص يعلم بأنه لا يسمح لنفسه بالفشل. وعلى الرغم من التغطية الإعلامية لخلافاتهما، أخبر رئيس الوزراء الإسرائيلي مساعديه "ذهبت وكان ساورني القلق، إلا إنني عدت متشجعاً[١]. وقد أثنى أوباما على علاقاتهما الممتازة، وهو المبدأ الوحيد غير القابل للانتهاك في المنطقة، إلا أنه العائق الأساسي أمام إنشاء دولة فلسطينية.

[١] Steven Lee Myers, "Divisions Are Clear as Obama and Netanyahu Discuss Peace", *The New York Times*, ٢٠ May ٢٠١١.

٢. لا مبالاة العالم العربي، والاكتفاء بالدعم الشفهي، لا بل حتى تشجيع إسرائيل. وقد ساعدت مصر بوضوح إسرائيل والولايات المتحدة في الحفاظ على "العملية السلمية" التي تفتقر إلى السلام، ودعمت الانقسام الفلسطيني وساهمت في فرض الحصار على غزة. أمّا السعودية فقد رفضت استعمال قوّتها الاقتصادية لممارسة ضغط على إسرائيل ،في حين واصل الأردن تعاونه مع إسرائيل. وكل ذلك، على الرغم من مشاعر الدعم القوية التي تختلج في أعماق الرأي العام العربي تجاه قضية فلسطين.

٣. موقف إسرائيل بكلّ أطيافه السياسية غير القابل للمساومة، والمرتبط برأيي بالطابع الاستعماري للمؤسّسة الصهيونية. وهذا يغذّي شعور الفوقية تجاه السكان الأصليّين، ما يدفع المجموعة الإسرائيلية المهيمنة إلى رفض الاعتراف بالمساواة بينهم وبين الفلسطينيين وبحقّهم في تقرير المصير. ولم تخفّف اتفاقيات أوسلو من هذه الغطرسة أو من فكرة "أنّ عشرة فلسطينيين يساوون حياة إسرائيلي واحد." ولدى نقاش حالة العداء مع أعدائها، تستغلّ إسرائيل الإبادة الجماعية التي تعرّض لها الشعب اليهودي في الحرب العالمية الثانية. وقد ابتدع قادة إسرائيل مفهوماً للأمن قائماً على السيطرة المطلقة–وهو مفهوم يجرّ البلاد إلى حروب لا تنتهي، كون ليس هناك من دولة في العالم تستطيع تحقيق هذا الهدف.

في ظلّ هذا السياق الشائك، حاولت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة المفاوضات مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل في قمّة مدريد التي عُقدت سنة ١٩٩١. أمّا أحد الأهداف التي دفعتها لذلك، فيكمن في اعتماد استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية، على فكرة كسب دعم واشنطن، رافضة أيّ تعبئة للشعب الفلسطيني، وحاصرة عملية السلام في المناورات التي كانت تجريها وراء الأبواب المغلقة. إلاّ أن بعض القادة ارتأوْا في الانتفاضة الثانية طريقة لتوحيد المفاوضات والتعبئة الجماهيرية، إلا أنّهم فشلوا لأسباب عدّة لا مجال لتفصيلها هنا. أمّا السنوات الأخيرة التي شهدت مفاوضات مزيّفة من شرم الشيخ إلى أنابوليس، فقد بيّنت فشل المسار الذي اختارته منظمة التحرير الفلسطينية منذ ١٩٩٣.

وقد تسبب ذلك في أزمة استراتيجية داخل منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية الأخرى، ارتبطت في الوقت نفسه بالوضع المستجدّ على الأرض–نموّ المستوطنات، وارتفاع عدد المستوطنين، ما تسبّب في شكوك جدّية بشأن جدوى حلّ الدولتين. من الواضح أنه ليس من طريق أمام المفاوضات التي اختارتها فتح، لأنّ الأطراف الإسرائيلية كلها لا تريد أيّ تسوية حقيقية. إلاّ أنه ليس هناك من مجال للكفاح المسلّح أيضاً والاستراتيجية التي تدافع عنها حماس ومنظّمات فلسطينية أخرى، ويبدو حلّ الدولتين بعيداً عن الواقع ولا

علاقة له به، في حين تبدو فكرة الدولة الواحدة خيالية. إلا أنّ حماس وفتح ترفضان الاعتراف بالأزمة الاستراتيجية وترفضان المباشرة في نقاش بشأن ما قد يشكّل استراتيجية جديدة، ولاسيّما بعد الثورات العربية.

غير أنّ هناك بعداً آخرَ للمشكلة برمّتها، وقد تكون على قدرٍ أكبر من الأهمية، ألا وهي أزمة القيادة، والتي لا ترتبط بالانقسام بين حماس وفتح. إذ تنبثق هذه الأزمة من طريقة عمل المنظمتين وعجزهما عن النقاش والانخراط في جدل حقيقي بشأن الاستراتيجية. وبعد ترحيل منظمة التحرير من لبنان سنة ١٩٨٢، أعلن المجلس الوطني الأوّل أنه يعيش نصراً كبيراً، إلاّ أن عصام السرطاوي أعلن أنه مع تحقيق نصرٍ أو نصريْن كهذا، ستُقام الدولة الفلسطينية على جزيرة في المحيط. وبعد فشل أوسلو وموْت عرفات، انهارت استراتيجية فتح ومنظّمة التحرير بأكملها، إلاّ أنّ القيادة الفلسطينية ما زالت تتصرّف وكأنها صالحة.

ولكن لا بد من الإشارة إلى بُعدٍ آخر بيّنته الثورات العربية ،إذ تبيّن أنّ أداء القادة في العالم العربي بعيدٌ عن الشعب، فالناس الذين يمسكون بزمام السلطة في فلسطين لا يختلفون عن الحكّام العرب–جيل مسنّ صادَر جميع السلطات ويرفض التعدّد، وهو غالباً ما يكون فاسداً وغير قادر على تقبّل أيّ نقد، وفقد تماسه مع الشعب، أكان شعب اللاجئين في الشتات أم فلسطينيي الداخل الذين يشكّك معظمهم في أيّ مبادرة سياسية تقوم بها حماس أو إسرائيل. ويكفي أنّ السلطتين قد سحقتا محاولة لتطوير حركة تضامنية مع الشعب الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أنّ إطلاق الفلسطينيين انتفاضتهم في ١٥ أيار/مايو خير دليل على ما يعيشونه.

ولا شكّ أنّ الانتفاضات في المنطقة قد أدّت إلى تغيرات مهمة والتي لا بد أن تترك آثارها على الشعب الفلسطيني. إذ فقدت فتح حليفها الاستراتيجي حسني مبارك، في حين أنّ المظاهرات في سوريا قد أنهكت نظاماً يؤمّن دعماً أساسياً لحماس، لا بل إنه شكّل ملجأ لقادته في الخارج، منذ طرْدهم من الأردن. وقد أدان الشيخ يوسف القرضاوي بشدة، – وهو أحد الدعاة السنّة الأكثر الشعبية، ومرتبط بحركة الإخوان المسلمين (التي انبثقت عنها حماس) – حكومة بشار الأسد يوم ٢٥ آذار/مارس، مُعلناً أنّ حزب البعث لا يستطيع أن يحكم سوريا. على الرغم من الضغوطات التي مارستها دمشق، التزمت حماس الحذر ولم تسارع إلى الدفاع عن النظام السوري. وهذا ما دفع منظّمتي حماس وفتح إلى المصالحة، إلاّ أنّ الاتفاقية التي نجمت عن وساطة مصرية لم تأت ثمارها بعد، باستثناء بعض الهدوء وتوقّف الهجمات المتبادلة، ولا بدّ أنّ الوضع تغيّر بحيث لم يعد يستطيع الحكّام العرب تجاهل الرأي العام لشعوبهم.

الحملة الفلسطينية في الأمم المتحدة

في ظلّ سياق هذه الأزمة المتفاقمة الداخلية والخارجية، لا بدّ أن نتفهّم محاولة السلطة الفلسطينية لكسب الاعتراف والعضوية في الأمم المتحدة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن لا أحد يعلم ما تريد منظمة التحرير بالضبط. هل سيذهبون إلى الجمعية العامة أم إلى مجلس الأمن؟ ما هي مقترحاتهم؟ وما هي تداعياتها على الاستراتيجية الفلسطينية؟

قال محمود عباس إنّ "قرار التوجّه إلى مجلس الأمن لا يهدف إلى عزل إسرائيل ولا إلى مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، وإنما إلى تحقيق حلمنا بالحصول على الاعتراف الرسمي، بدولتنا الفلسطينية." والهدف الفلسطيني وفقاً لعباس، هو نيل "الاعتراف بدولتنا الفلسطينية كاملة السيادة والعضوية على الأراضي المحتلّة عام ١٩٦٧." (٢٧ آب/أغسطس). وأعلن في اليوم ذاته في رام الله أنه بذلك نؤسّس لوضعٍ يسود فيه السلام والعدل والتعايش بديلاً عن القهر والظلم والعدوان." وفي ٢ أيلول/سبتمبر، صرّح رياض المالكي، وزير الخارجية الفلسطيني، لغرفة تحرير وكالة معاً، أنّ السلطة الفلسطينية رفضت اقتراح وزير الخارجية الفرنسي الداعي إلى أن تتبوّأ الدولة الفلسطينية مركز مراقب في الأمم المتحدة، تماماً مثل الفاتيكان[٢].

ولا تشكّل هذه التصريحات المتناقضة حيلة دبلوماسية فحسب، وإنما تعكس مخاوف القيادة الفلسطينية بأنه قد ينجم عن هذه المحاولة دينامية جديدة تغيّر تماماً قواعد اللعبة. إذ أنّ السلطة الفلسطينية لا تسعى إلى الضّغط على الولايات المتحدة فحسب، وإنما تريد البقاء ضمن إطار التفاوض ذاته، متمنيةً استئناف المفاوضات في يوم ما[٣]. على كل، أفاد تصريح نُشر في ٤ أيلول/سبتمبر أنّ عباس سيكشف عن خطّة استراتيجية في خطابٍ ألقاه أمام الشعب، سيسبق إعلان الأمم المتحدة.

وقد رأى البعض تغيراً كاملاً في الاستراتيجية الفلسطينية على حساب العلاقات مع الولايات المتحدة –وقد شهد الكونغرس تحركات تهدف إلى حظْر أيّ مساعدة للسلطة الفلسطينية في حال أصرّت على الذهاب إلى الأمم المتحدة– وإسرائيل.

وقد فسّر غراهام آشر Graham Usher، أن كثيرين يشكّكون في قدرة السلطة الفلسطينية أو في إرادتها في إطلاق استراتيجية تعبئة. "وتبيّن التهمة الالتباس الذي يصيب قلب استراتيجية السلطة الفلسطينية. ويعتبر

---

[٢] "فرنسا ترمي عظمة–ساركوزي يقترح على أبي مازن دولة موديل الفاتيكان"
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=٤١٧٢٠٥

[٣] Khaled Elgindy, « Palestine Goes to the UN », *Foreign Affairs*, September-October ٢٠١١.

مروان برغوثي، أنّ مقاربة الأمم المتحدة تكتسب قيمة فقط، إذا كانت جزءاً من استراتيجية تعيد الصراع العربي الإسرائيلي من مساومة تقودها الولايات المتحدة (وهي ما أصبحت عليه منذ أوسلو) إلى كفاح شعب من أجل حقّ تقرير المصير ، وهو حقّ أقرّته قرارات الأمم المتحدة. وقد دعا البرغوثي "شعبه في الوطن وفي الشّتات إلى الخروج للمشاركة في مسيرات مليونية سلمية أثناء أسبوع التصويت في الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر."[٤]

أمّا بالنسبة إلى حماس، فهي تعتبر أن التحرّك لا قيمة له وإن كانت أمسكت نفسها عن إطلاق التهجّمات الشديدة اللهجة. وتجدر الإشارة إلى أنّ حماس تدّعي أنّها "المقاومة" الفلسطينية وأنها تتكلّم عن "الكفاح المسلّح"، إلاّ أنها حافظت على الأرض، على وقفٍ لإطلاق النار مع إسرائيل، لا بل إنها تفرضه بالقوة أحياناً على الفصائل الأخرى. أمّا في غزة، فعليها أن تتعامل مع المجموعات السلفية (المرتبطة أحياناً بالقاعدة) والتي تلومها لعدم مقاتلة "العدوّ الصهيوني"، ولعدم جعل المجتمع أكثر إسلامية. وفي ظلّ هذا الوضع، لا أحد يستطيع أن يرى حماس تمارس بنجاح الكفاح المسلّح.

هناك استراتيجيتان ممكنتان متاحتان أمام المنظمات الفلسطينية:

- إمّا مواصلة الاستراتيجية ذاتها، وممارسة قليل من الضّغط على الولايات المتحدة وأوروبا، وهي استراتيجية أخفقت طوال السنوات العشرين الماضية، إلاّ أنه يبدو أنه المسار الذي اختارته منظّمة التحرير الفلسطينية
- محاولة الأخذ بعين الاعتبار ما حدث في العالم العربي–الثورات العربية–والانخراط في استراتيجية جديدة تغيّر موازين القوى من أجل تعبئة الشعب الفلسطيني، وهذا صعب، إذ أنه يعني تغييراً في القيادة.

أمّا صور الفلسطينيين الذين احتشدوا على الحدود الإسرائيلية في ١٥ أيار/مايو، فتمثّل حلماً للبعض، وكابوساً لآخرين. ففي مناسبة الذكرى الـ٦٣ للنكبة وإعلان استقلال الدولة اليهودية تقاطر عدّة آلاف من الفلسطينيين الذين طردوا من بيوتهم ، قادمين من سوريا والأردن وغزة باتجاه الأرض الموعودة. صحيح أنهم لم يكونوا إلاّ بضعة آلاف، إلا أنّ العالم بأسره تساءل عمّا كان سيحدث لو نفذت ملايين المسيرات السلمية باتجاه الحدود والجدران في المرة القادمة. قد يكون أولئك اللاّجئون قد قرّروا أن يحدّدوا مصيرهم بأنفسهم، إذ هم يشعرون بالإهمال الذي مارسته منظمة التحرير بحقّهم، منذ توقيع اتّفاقيات أوسلو، على الرغم من أنهم هم من كانوا وراء نهضة الفلسطينيين في الستينيات.

[٤] Graham Usher, "The UN's Dry Rub on Palestine Statehood", *Counterpunch*, ١٦th August ٢٠١١.

بعض الأبعاد القانونية للحملة الفلسطينية في الأمم المتحدة

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، اعترفت الجمعية العامة بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل وحيد وشرعي للشعب الفلسطيني واشترطت منحه مركز مراقب. بعد إعلان الاستقلال سنة ١٩٨٨، قرّرت الأمم المتحدة استبدال اسم منظمة التحرير الفلسطينية باسم فلسطين.

وفي وثيقةٍ قانونية كتبها أستاذ في القانون الدولي العام في جامعة أكسفورد، غي غودوين غيل Guy Goodwin–Gill،– وهو عضو في الفريق الذي كسب حكماً غير ملزم من قبل محكمة العدل الدولية International Court of Justiceلأنه فنّد لاشرعية جدار الفصل الذي بنته إسرائيل–، رأيٌ قانوني في سبع صفحات مفصّلة قدّمه إلى الجانب الفلسطيني تحت عنوان "منظمة التحرير الفلسطينية، الدولة الفلسطينية المستقبلية، ومسألة التمثيل الشعبي." أمّا القضايا الأهم التي تناولتها الوثيقة فشملت التداعيات المحتملة على فلسطينيّي الشّتات وعلى كلّ أولئك الفلسطينيين اللاّجئين (أغلبية الفلسطينيين)، والذين تمثّلهم منظمة التحرير الفلسطينية. " إنهم يشكّلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، فإذا تمّ حرمانهم من حقوقهم وفقدوا تمثيلهم في الأمم المتحدة، فلن يكون هذا مجحفا فقط بحقّهم في التمثيل المتساوي، وعلى عكس إرادة الجمعية العامّة، بل سيمسّ أيضا قدرتهم على التعبير عن آرائهم، ومشاركتهم في قضايا الحكم الوطني و التي تشمل بناء وتشكيل الهوية السياسية للدولة، وسيمسّ أيضا قدرتهم على ممارسة حق العودة"، هذا وفقاً للرأي القانوني.

أمّا كرمة النابلسي، وهي ممثلة سابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأستاذة في جامعة أكسفورد، والتي كانت قد فوّضت الباحث القانوني لكتابة الدراسة فتقول "ما من شكّ أنه ليس من فلسطيني يقبل بضياع حقّ أساسي كهذا، مقابل مبادرة دبلوماسية محدودة في أيلول/سبتمبر. أولا، لا توجد لدينا أرضٌ محرّرة بإمكاننا تأسيس دولة عليها. ولكن بخسارة منظمة التحرير الفلسطينية كممثّل شرعي ووحيد في الأمم المتحدة، يخسر أبناء شعبنا فورا تمثيل قضايانا كلاجئين ،كجزء لا يتجزأ من تمثيلنا الرسمي المعترف به عالميا. هذه قضية طارئة وحتمية لشعبنا ككل، ويجب أن نضمن من ممثلينا أن يصونوا ويقووا حقوقنا في المحافل الدولية، لا أن يضعفوها أو يخاطروا بها."[٥]

أمّا الطعن الأهم الذي قدّمته مذكّرة غودوين–ويل، فهي كون استبدال منظمة التحرير في الأمم المتحدة بدولة لا بدّ أن يقوّض الموقف السياسي والقانوني لمنظمة التحرير ويهدّد حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وقد انتقد

[٥] "قانوني دولي يكشف: استحقاق أيلول يشكل خطراً على حقوق أساسية للفلسطينيين"
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=٤١٥٧٨٢

عددٌ من الخبراء القانونيين ذلك الموقف، ومنهم فرانسس بويل Francis Boyle،[٦] وهو أدّى دوراً رئيساً في كتابة إعلان الاستقلال. فمنظمة التحرير لا تزال موجودة، حتى ولو أنها تجاهلت اللاّجئين منذ زمنٍ طويل، ولن تختفي مع قبول الأمم المتحدة بعضوية الدولة الفلسطينية.

وهناك نقطة مهمة تكمن في أنّ مركز "عضو مراقب" (كما هي حال سويسرا قبل قبولها في الأمم المتحدة عضواً كامل العضوية سنة ٢٠٠٢) يعطي الفلسطينيين فرصاً أكثر، ولا سيّما ليكونوا جزءاً من محكمة العدل الدولية. ستكون خطوة إلى الأمام، ولكنها خطوة ليس إلاّ، ولن تحلّ مكان ضرورة استبدال الفلسطينيين استراتيجيتهم بعد مراجعتها.

[٦] Francis Boyle, "The future State of Palestine", *Counterpunch*, ٢٦th August ٢٠١١